الإطار التنسيقي يعلن دعمه لإجراءات الحكومة بمكافحة الفساد وتهريب النفط



أعلن الإطار التنسيقي، اليوم الثلاثاء، دعمه لإجراءات الحكومة بمكافحة الفساد وتهريب النفط وتعزيز سلطة الدولة، مؤكداً أن حماية ثروات العراق ومكافحة الفساد والتهريب مسؤولية دستورية ووطنية مشتركة، وأن أموال العراقيين ومقدراتهم خط أحمر لا يجوز التفريط بها.

وذكر بيان للإطار التنسيقي، تلقته المطلع، أنه "انطلاقاً من أحكام المادة (27) من دستور جمهورية العراق لعام 2005، التي تنص على أن «للأموال العامة حرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن»، يؤكد الإطار التنسيقي دعمه للإجراءات والقرارات التي اتخذتها حكومة رئيس مجلس الوزراء، علي فالح الزيدي، لمكافحة الفساد وتهريب النفط، وحماية الثروات الوطنية، وتعزيز سلطة الدولة وسيادة القانون".

وأضاف البيان أن "الإطار يعد هذه الإجراءات خطوة مهمة في مسار حماية المال العام ومحاسبة المقصرين والمتورطين"، مشدداً على "ضرورة استكمال التحقيقات عبر الجهات القضائية والرقابية المختصة، وفق الأطر القانونية، وضمان عدم إفلات أي جهة أو شخصية من المساءلة".

وأكد الإطار، بحسب البيان، "أهمية تنظيم إدارة الموارد الطبيعية والمنافذ الحدودية وفق الدستور والقوانين النافذة، ومعالجة الملفات العالقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان عبر الحوار والتفاهم، وبما يحفظ الحقوق الدستورية ويصون وحدة القرار الوطني".

ودعا الإطار "جميع القوى السياسية والمؤسسات المعنية إلى مساندة جهود الحكومة وتغليب المصلحة الوطنية"، مؤكداً أن "حماية ثروات العراق ومكافحة الفساد والتهريب مسؤولية دستورية ووطنية مشتركة، وأن أموال العراقيين ومقدراتهم خط أحمر لا يجوز التفريط بها".